قياس أثر النفقات التحويلية في عجز الموازنة
دراسة قياسية مقارنة لبلدان مختارة مع الاشارة الى العراق

Measuring the Impact of Transfer Payments on Budget Deficit: A Comparative Econometric Study of Selected Countries with Reference to Iraq

الباحث شفان فتاح عبدالرحمن فتاح
Shivan Fatah Abdulrahman
shivan.23bap186@student.uomosul.edu.iq

أ.د.هاشم محمد عبدالله العركوب
Prof. Dr. Hashim M. Abdullah Al-Argoob
hashem_mohamed@uomosul.edu.iq

جامعة الموصل- كلية الادارة والاقتصاد

تاريخ تقديم البحث : 2025/12/06
تاريخ قبول النشر : 2026/01/03

المستخلص :

يتساءل هذا البحث دراسة تطبيقية أثر النفقات التحويلية في عجز الموازنة _ دراسة تطبيقية يشمل مقارنه قياسية لبلدان مختارة مع الإشارة إلى العراق ويبين العلاقة السببية بين هذه المتغيرات ، لغرض الوصول إلى هدف الدراسة وقد تم اعتماد المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في تحديد اتجاهات المتغيرات والمنهج الكمي في الجانب القياسي ، وفي الجانب القياسي تم الاعتماد اساليب التحليل (PMG/ARDL) وتحديدا اسلوب منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الحركية بعد استعمال الإختبارات التسخيصية التي هي (Augmented Dickey–Fuller) لجذر الوحدة وإختبار (Kao) وإختبار(Fisher) للتكامل المشترك ، ومن ثم تحدد مدد التباطؤ بأستخدام المعايير ولا سيما في اختيارها ، منها إختبار (آكايكي) ومن ثم استخدام (PMG/ARDL) وبعد ذلك إختبار المتغير العشوائي من خلال منحنى التوزيع الطبيعي ، ثم إختبار السببية بأستخدام منهجية (Granger Test). حيث تركز النفقات التحويلية على تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقليل الفقر وزيادة الاستهلاك القومي، الذي قد يؤدي إلى عجز في الموازنة إذا لم تُمول بشكل مستدام. لتصبح أداة فعالة لدعم النمو وتقليل العجز إذا أُديرت بكفاءة ضمن سياسات مالية متوازنة. خلال الأزمات مثل 2008 و2020، حيث زادت معظم الدول من هذه النفقات مع محاولات لترشيدها. مثل كندا التي حافظت في استقرارها، بينما قلصتها السويد وأستراليا لتحقيق الاستدامة. أما في الدول العربية فقد ارتفعت النفقات في الأردن ولبنان وتونس مع تراجع الإيرادات، مما زاد من العجز الموازنة، في حين تحسنت الإيرادات في مصر والمغرب مع تقليص المدفوعات التحويلية. في العراق، أصبحت النفقات التحويلية محورية بعد 2003 بسبب البطالة والحاجة للدعم.

وقد أظهرت نتائج إختبارات التكامل المشترك وجود علاقة توازنية مستقرة بين المتغيرات في المدى الطويل، مما يبرر استخدام أنموذج ARDL لتحليل هذه العلاقة. وأظهر تقدير الأنموذج أن المدفوعات التحويلية والتضخم وعرض النقد تؤثر إيجابيا في عجز الموازنة في الأجل الطويل، في حين أن سعر الصرف الحقيقي ومؤشر السيطرة على الفساد لهما تأثير سلبي. أما في المدى القصير، لم تكن المتغيرات ذات دلالة باستثناء معامل تصحيح الخطأ الذي يعكس سرعة التكيف نحو التوازن. كما أظهر إختبار السببية وجود علاقة سببية بين المدفوعات التحويلية وعجز الموازنة، مما يؤكد فرضية الدراسة بشأن تأثير هذه النفقات في العجز الموازنة.

بناء" على هذه النتائج يقترح البحث تعزيز كفاءة إدارة المال العام عبر توجيه النفقات والدعم للفئات المستحقة بأستخدام أدوات رقمية وتحليلات دقيقة لتقليل الهدر وزيادة الأثر الإيجابي دون تحميل الموازنة أعباء إضافية. كما تدعو إلى تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على الضرائب من خلال الاستثمار في قطاعات جديدة وتحسين آليات تحصيل الإيرادات وترشيد الإنفاق

عبر الشفافية. تقترح إنشاء منصة عربية مشتركة لتبادل الخبرات، وتؤكد على ضرورة إعادة توجيه السياسات المالية في العراق لتحقيق توازن بين التنمية وكفاءة الإيرادات، مع تحسين إدارة النفقات التحويلية من خلال رقابة صارمة ومكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: النفقات التجويلية، العجز المالي، نموذج اردل (ARDL).

Abstract:

The study aims to measure the impact of transfer payments expenditures on the budget deficit - a comparative econometric analysis of selected countries, with a reference to Iraq - as well as to examine the causal relationship between these variables. To achieve the study's objective, a descriptive approach was adopted for the theoretical framework, an analytical approach for identifying the trends of variables, and a quantitative approach for the econometric analysis. The econometric section employed the Pooled Mean Group / Autoregressive Distributed Lag (PMG/ARDL) model after conducting diagnostic tests, including the Augmented Dickey-Fuller (ADF) test for unit roots, the Kao and Fisher tests for cointegration. Lag lengths were selected based on statistical criteria, particularly the Akaike Information Criterion (AIC), before applying the PMG/ARDL methodology. Subsequently, a random variable test was conducted to verify the normality of distribution, followed by the Granger causality test to assess causal relationships.

Transfer expenditures focus on enhancing economic and social equity by reducing poverty and increasing national consumption. However, if not sustainably financed, they may contribute to the budget deficit. Efficiently managed within balanced fiscal policies, they can serve as effective tools for supporting growth and reducing deficits. During crises such as those in 2008 and 2020, most countries increased their transfer spending while attempting to rationalize it. Countries like Canada maintained stable levels, while Sweden and Australia reduced such spending to ensure fiscal sustainability. In Arab countries, transfer expenditures increased in Jordan, Lebanon, and Tunisia amid declining revenues, which exacerbated budget deficits. Conversely, Egypt and Morocco improved their revenues while reducing transfer payments. In Iraq, transfer expenditures became central after 2003 due to rising unemployment and increased need for social support.

The results of the cointegration tests revealed a stable long-term equilibrium relationship among the variables, justifying the use of the ARDL model to analyze this relationship. The model estimation showed that, in the long run, transfer payments, inflation, and money supply have a positive impact on the budget deficit, while the real exchange rate and the corruption control index have a negative impact. In the short run, most variables were not statistically significant, except for the error correction term, which indicated the speed of adjustment toward equilibrium. The Granger causality test confirmed a causal relationship between transfer payments and the budget deficit, supporting the study's hypothesis on the influence of these expenditures.

المقدمة :

تُعتبر المالية العامة من الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، حيث تستعمل الحكومة من خلالها أدواتها المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز النمو، وضمان العدالة الاجتماعية. يُعد الإنفاق العام، سواء كان استثماريا أم تحويليا، من أبرز أدوات هذه السياسة نظرا لتأثيره المباشر في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وأهمها عجز الموازنة العامة. في حين تُعد النفقات الاستثمارية محفزا للنمو والتنمية في المدى الطويل، تظل النفقات التحويلية موضوعا للجدل، نظرا لتأثيراتها المزدوجة؛ فهي تلعب دورا اجتماعيا في تحقيق العدالة وإعادة توزيع الدخل، لكنها قد تؤدي أيضا إلى تفاقم عجز الموازنة إذا لم تُدار بكفاءة وفعالية.

ذلك ان النفقات التحويلية يتمثل المبالغ التي تخصصها الدولة للأفراد أو المؤسسات دون أن يكون هناك مقابل إنتاجي مباشر. تشمل هذه النفقات عادةً الإعانات الاجتماعية، والدعم الحكومي للسلع والخدمات، والتحويلات التقاعدية، والمساعدات الإنسانية، وغيرها من المبالغ المخصصة لأهداف اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، دون أن تُسهم بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي

الإجمالي. وعلى الرغم من أهمية هذه النفقات في دعم الفئات الضعيفة وتحقيق أهداف الحماية الاجتماعية، فإن الإفراط في استخدامها أو سوء توجيهها قد يؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية في المالية العامة، وخاصةً في عجز الموازنة، الذي يُعبر عن الفارق السلبي بين الإيرادات العامة والنفقات الكلية. اذ يُعدّ عجز الموازنة من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصادات الحديثة، خاصة في البلدان النامية والريعية التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات غير المستقرة، مثل الإيرادات النفطية.

أهمية الدراسة : تتجلى أهمية البحث في الكشف عن مضمون النظرية والقياسية والعجز المالي للموازنة، وهي مسألة محورية في السياسات المالية، خاصة في بلدان النامية والريعية مثل العراق. مع تزايد الأعباء المالية وارتفاع مستويات العجز، يصبح من الضروري دراسة تأثير هذه النفقات في مدى استقرار المالية العامة. كما تبرز أهمية الدراسة من خلال تغطيتها لمدة زمنية طويلة (2000–2022)، شهدت فيها العراق تحولات سياسية واقتصادية كبيرة أثرت في هيكل الموازنة وطبيعة الإنفاق العام.
تكتسب الدراسة أهمية خاصة من خلال مقارنتها مع بلدان أخرى مما يسهم في استخلاص تجارب مفيدة وتقديم مقترحات عملية لصناع القرار في العراق. فضلا عن محاولة هذه الدراسة أيضا في ردم الفجوة البحثية المتزايدة من خلال تقديم تحليل علمي دقيق يمكن أن يستعمل بوصفه مصدرا في تطوير السياسات المالية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

مشكلة الدراسة : تُعدّ النفقات التحويلية من العناصر الأساسية للإنفاق العام، حيث تشمل التحويلات الجارية مثل الدعم الحكومي والإعانات الاجتماعية ومعاشات التقاعد، والتي لا تقابلها إنتاجية مباشرة أو سلع وخدمات. ورغم ان هذه النفقات تساهم في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية على المدى القصير، إلا أن توسعها غير المدروس قد يسبب ضغوطا كبيرة على المالية العامة، خاصة في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، كما هو الحال في العراق.
في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العديد من البلدان، وخاصة العراق خلال المدة من 2000 إلى 2022، إذ اتسمت الموازنات العامة بارتفاع معدلات العجز. وهذا يثير تساؤلات حول تأثير النفقات التحويلية في تفاقم هذا العجز، وما إذا كان من الممكن إعادة هيكلتها لتحقيق كفاءة أكبر في تخصيص الموارد.

فرضية الدراسة : تستند فرضية الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين النفقات التحويلية وعجز الموازنة العامة في البلدان المختارة، مع التركيز بشكل خاص على العراق خلال المدة من 2000 إلى 2022. لا سيما في البلدان التي تعتمد بشكل رئيس على الإيرادات النفطية وتفتقر إلى قاعدة إنتاجية متنوعة كما تفترض الدراسة أن تأثير النفقات التحويلية في العجز يختلف من دولة لأخرى بناءً على طبيعة السياسات المالية المتبعة ودرجة تنوع الاقتصاد.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:
1. التعرف إلى مضامين المدفوعات التحويلية من حيث المفهوم والأهداف والمكونات والمصادر.
2. قياس تأثير النفقات التحويلية في عجز الموازنة العامة في مجموعة من البلدان المختارة خلال المدة من 2000 إلى 2022.
3. تحليل طبيعة العلاقة بين النفقات التحويلية والعجز المالي في الموازنة العامة، مع التركيز على الحالة العراقية.

منهج الدراسة : لتحقيق أهداف الدراسة وتحديد أهميتها وإثبات فرضيتها، تم الاعتماد على الدمج بين الأسلوب الوصفي والكمي اذ تم استخدام الأسلوب الوصفي لتحليل الجانب النظري وتوضيح المفاهيم المرتبطة بالنفقات التحويلية وعجز الموازنة. أما المنهج الكمي اعتماد الأسلوب التحليلي لتحديد اتجاه المتغيرات وعلاقاتها بعددا منها. بأعتماد أنموذج قياسي يعتمد في (PMG/ARDL)، وهو أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، لتوضيح العلاقة السببية بين النفقات التحويلية والعجز المالي في الموازنات الحكومية للبلدان التي شملتها الدراسة، بما في ذلك البلدان المتقدمة والنامية بالاضافة الى العراق.

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

الحدود الزمانية : تتضمن الدراسة بيانات سنوية لسلسة زمنية مداها (23) عأما للمدة (2000– 2022)، ومرد ذلك أنه هذه المدة شهدت أكثر من أزمة عالمية كان لها انعكاساتها الواضحة على بلدان عينة الدراسة مثل أزمة المالية العالمية 2008 وأزمة كورونا للأعوام (2019–2020) فضلا عن توافر البيانات اللأزمة للدراسة موضوع البحث.

الحدود المكانية: تتناول هذه الدراسة اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية، بما في ذلك العراق، إذ تتوافر بيانات شبه كاملة عنها، وشملت الدراسة خمسة بلدان متقدمة هي: أستراليا، كندا، السويد، إيطاليا، واليابان، فضلا عن خمسة بلدان نامية هي: الأردن، لبنان، المغرب، مصر، وتونس، إلى جانب العراق.

الإطار العام للدراسة: تتكون هيكلية الدراسة من ثلاثة مباحث كل مبحث اكثر من جزء حيث خصص المبحث الأول للإطار النظري للنفقات التحويلية، وفيهتم الجزء الاول الدراسات السابقة، في حين استعرض الجزء الثاني ماهية النفقات التحويلية، وركز الجزء الثالث على الأهمية النظرية للمدفوعات التحويلية في الاقتصاد الكلي. أما المبحث الثاني فقد تناول تحليل واقع بيانات النفقات التحويلية في البلدان المختارة، حيث شمل الجزء الأول تحليل واقع البيانات النفقات التحويلية في البلدان المتقدمة، في حين تناول الجزء الثاني تحليل بيانات النفقات التحويلية في البلدان النامية، وأخيرا، استعرض المبحث الثالث تحليل بيانات النفقات التحويلية في العراق. وفي المبحث الثالث، تم تناول القياس الاقتصادي للعلاقة بين النفقات التحويلية وعجز الموازنة في البلدان المختارة–العراق أنموذجا". وقد تضمن الجزء الأول معطيات الأنموذج القياسي للدراسة، بينما تناول الجزء الثاني مراحل إعداد الأنموذج القياسي للدراسة، وأخيرا، استعرض الجزء الثالث تحليل نتائج تقدير الأنموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

الجزء الاول: أهم الدراسات السابقة:

1. دراسة (العركوب، هاشم محمدعبدالله والطائي، عدي سالم علي،2006) بعنوان: الاتجاهات العامة للنفقات التحويلية في البلدان العربية: دراسة تحليلية للفترة 1980–2002 ، تهدف الدراسة الى تفسير وتحليل النفقات التحويلية وأثرها الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية.و التعرف على المتغيرات المصاحبة للنفقات التحويلية، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والديموغرافية، استخدمت منهجًا تحليليًا وصفيًا مدعومًا ببيانات دولية موثوقة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع التركيز على الفروقات بين البلدان النفطية وغير النفطية، كما ربطت بين النفقات التحويلية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل شامل، تمت دراسة 9 دول عربية تشمل: الأردن، عمان، اليمن، البحرين، الكويت، مصر، تونس، المغرب، والعراق، خلال المدة الزمنية 1980–2002، أظهرت الدراسة اتجاهًا تصاعديًا في النفقات التحويلية في معظم البلدان العربية، مع تباينات بين البلدان النفطية وغير النفطية النفقات التحويلية كانت مؤثرة على برامج الدعم الحكومي لكنها تباينت بناءً على الأوضاع الاقتصادية والديموغرافية.
2. دراسة (علي،حامد صالح ،2022) بعنوان: دور النفقات التحويلية في الحد من ظاهرة الفقر في العراق وتحقيق العدالة الاجتماعية للسنوات 2007–2020، تهدف الدراسة الى تحليل دور النفقات التحويلية الاجتماعية في تقليل الفقر وتحديد مدى تأثير هذه النفقات في خفض معدلات البطالة ودراسة العلاقة بين النفقات التحويلية والعدالة الاجتماعية، استخدمت المنهج التحليلي يعتمد على النماذج القياسية الاقتصادية، مثل نموذج ARDL لقياس العلاقة بين النفقات التحويلية والفقر والبطالة. اعتمدت هذه الدراسة على بيانات رسمية دقيقة مثل على البيانات الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية والبنك المركزي العراقي للفترة 2007–2020. مما زاد من موثوقية النتائج، وأبرزت التحديات الواقعية مثل الفساد وسوء التوزيع التي أثرت سلبًا على فعالية هذه النفقات، واظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين النفقات التحويلية الاجتماعية ومعدلات البطالة والنفقات التحويلية ساهمت بشكل إيجابي في تقليل الفقر، ولكن سوء توزيعها والفساد الإداري قلّل من تأثيرها،

زيادة النفقات التحويلية بنسبة 1% تؤدي إلى خفض البطالة بنسبة 1.84% في الحالات المثالية، ولكن الظروف الواقعية للعراق تعيق تحقيق هذه الفائدة بالكامل.

3. دراسة (جاسم، محمد علي وعبد، كاظم جابر) بعنوان: دور النفقات التحويلية العامة في إعادة توزيع الدخل مع إشارة خاصة إلى تجارب منتخبة،تهدف الدرسة الى دراسة تأثير النفقات التحويلية على إعادة توزيع الدخل، تسليط الضوء على التجارب الدولية والإقليمية في استخدام النفقات التحويلية لتحقيق العدالة الاجتماعية، تحليل الوضع العراقي فيما يتعلق بالنفقات التحويلية بعد عام 2003. اعتمدت هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي مدعوم بنماذج نظرية وبيانات رسمية دقيقة، وسلطت الضوء على أهمية كفاءة إدارة النفقات التحويلية لتحقيق عدالة اجتماعية مستدامة، النفقات التحويلية لعبت دوراً مهماً في تحسين مستويات المعيشة لبعض الفئات، لكنها تأثرت بعوامل سياسية واقتصادية مثل الفساد وسوء الإدارة .ووجود حاجة إلى تخطيط وإدارة أكثر كفاءة لهذه النفقات لتحقيق عدالة اجتماعية مستدامة، أهمية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في توظيف النفقات التحويلية لتحسين توزيع الدخل.

4. دراسة (أوزن، أحمد ، 2002) بعنوان: تأثير نفقات التحويلية على عجز الموازنة في تركيا، حيث تميزت هذه دراسة بطابعها التاريخي والتحليلي، حيث غطت فترة زمنية طويلة من 1963 إلى 2002، مع تركيز خاص على مرحلة ما بعد 1980، مما أتاح فهماً عميقاً لتطور نفقات التحويل في تركيا تهدف الدراسة الى تحليل تطور نفقات التحويل في تركيا، وتقييم تأثير نفقات التحويل على عجز الموازنة باستخدام النماذج الاقتصادية، واستخدمت منهجاً مزدوجاً يجمع بين التحليل النظري والتطبيقي، مع توظيف اختبار السببية لجرانجر لتحديد العلاقة بين نفقات التحويل وعجز الموازنة ، واستندت إلى بيانات رسمية ومصادر دولية موثوقة، أكدت النتائج أن نفقات التحويلية خاصة المتعلقة بخدمة الديون، لها تأثير مباشر على زيادة عجز الموازنة وأظهرت الدراسة ايظا" أهمية تحسين إدارة نفقات التحويل لتقليل آثارها السلبية على الاقتصاد.

5. دراسة بعنوان (ياسمين، ديميزي، 2023.) بعنوان : تحليل تأثير النفقات التحويلية على الفقر في البلدان النامية، وتهدف الدراسة الى تقييم دور النفقات التحويلية في تقليل الفقر وتحليل العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي، استخدام بيانات لوحات تجريبية (Panel Data) مع طريقة تحليل GMM ، حيث اعتمدت الدراسة على البيانات إلاحصائية من مصادر موثوقة مثل (TÜIK) المعهد التركي للإحصاء وتقنيات التحليل الاقتصادي للسنوات ما بين 2008–2019، واظهرت الدراسة ان النفقات التحويلية لها تأثير منخفض في تقليل الفقر عند النظر إليها بشكل عام وبعض السياسات تحتاج إلى إعادة تقييم لضمان فعاليتها في دعم الفئات الفقيرة.

المحور الثاني: الجانب المفاهيمي لنفقات التحويلية وعجز الموازنة:

1. مفهوم النفقات التحويلية :

تعتبر دراسة النفقات العامة عنصرًا أساسيًا في مجال الدراسات المالية حيث يتطور البحث في هذا المجال بالتوازي مع تطور الفكر المالي (الهيتي والخشالي 2005 ،33) ، لقد اتبعت نظرية النفقات العامة في مسار تطورها نمطاً مشابهًا لتطور الدولة وأهدافها من خلال تخصيصات النفقات العامة يمكن فهم توجهات الدولة، سواء كانت عسكرية أو تنموية أو انكماشية (الوادي وعزام، 2007 ،121) ، يعكس الإنفاق العام بشكل كبير فعالية الحكومة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي وتطور الدولة وقد زادت هذه النفقات بشكل ملحوظ مع تطور دور الدولة بدءًا من كونها دولة حارسة، ثم دولة متدخلة، وصولًا إلى دولة منتجة (الخطيب وشامية ، 2007، 52)، لذا يمكن ملاحظة زيادة ملحوظة في الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي منذ الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها. ظهر مفهوم النفقات التحويلية في الادبيات الاقتصادية في منتصف القرن العشرين تقريبا" والعالم الاقتصادي الشهير (بيجو) الذي وصف هذا المفهوم بانه انفاق لأستعادة الامن القومي
(Calage ,2016,2)، ويعد بيجو اول من قسم النفقات العامة الى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية وقد استقر هذا التقسيم الذي قال به بيجو في المالية العامة (الطائي، 2005 ،5).

يُعتبر ريتشارد موسغريف أحد أبرز أساتذة النظرية المالية حيث عرّف النفقات التحويلية بأنها المدفوعات التي لا تُستخدم حاليًا في إنتاج أو شراء السلع والخدمات بل تُخصص لشراء الأصول والسلع الاقتصادية المتاحة (Baysal,2019,41).يشير الإنفاق التحويلي إلى الإنفاق النقدياً والعينيا لذي لا يتطلب توفير السلع والخدمات للدولة وبعبارة أخرى، فهي لاتزيد الدخل القومي بشكل مباشر ولكنها تنقل القوة الشرائية بين الأفراد أو المجموعات وتعيد توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية وتعتبر هذه النفقات ضرائب سلبية لأنها ليست مدفوعات من الأفراد إلى الحكومة بل من الحكومة إلى الأفراد(الطائي ،2005 ،5).

النفقات الحقيقية هي تلك التي تساهم بشكل مباشر في تعزيز الناتج القومي أي الأموال التي تستثمرها الدولة للحصول على السلع والخدمات الأساسية التي تسهل عمل المرافق العامة (Takpiner,2013 ,27). تشمل هذه النفقات رواتب الموظفين في قطاعات مثل الصحة والتعليم والدفاع، فضلا" عن المبالغ المخصصة لشراء المستلزمات الضرورية لأداء مهام الإدارة كما تشمل النفقات الاستثمارية المخصصة للمشاريع التنموية، ينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات نتيجة وجود طلب فعّال من الدولة مما يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخلاً لمن يقدمون هذه السلع والخدمات للدولة (Jasmine,2023,37) . ويمكن ان نفرق بين النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية من خلال عدة معايير مثل:

اولا": معيار المقابل المباشر يشير إلى ما تحصل عليه الدولة من أموال أو خدمات مقابل نفقاتها العامة. بناءً على ذلك، تُعتبر النفقة العامة حقيقية إذا حصلت الدولة على خدمات أو أموال عينية مقابل تلك النفقات، بينما تُعتبر النفقة تحويلية إذا كانت دون مقابل (الحاج ، 2009 ، 43).

ثانيا": يُعتبر معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي هو النفقات المخصصة للدفاع، والخدمات المدنية، والتعليم، والقضاء، والمواصلات. بينما تشمل النفقات التحويلية مثل إعانات المرضى، والبطالة، والإعانات الاقتصادية، وفوائد الدين العام (الوادي وعزام ،2007، 142).

ثالثا": المعيار الثالث يتعلق بالأشخاص الذين يقومون بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع. تكون النفقات حقيقية عندما تكون الدولة هي الجهة التي تستخدم المواد العينية وعناصر الإنتاج بشكل مباشر، مثل الرواتب وأجور الموظفين والعمال، وهو ما يُعرف بالاستهلاك الحكومي المباشر(القيسي ، 2015 ، 52). أما النفقات التحويلية، فهي تلك التي تؤدي إلى استهلاك الموارد العينية وعناصر الإنتاج بشكل غير مباشر، مثل إعانات البطالة والمرضى وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة والأطفال. يمكننا أن نلاحظ أن النفقات التحويلية أصبحت تشكل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة في مختلف البلدان، كما يمكن القول إن معدل نمو هذه النفقات يتجاوز معدل نمو النفقات الحقيقية (ام كلثوم ونبوية،2016 ،12-13). تصنيف النفقات إلى حقيقية وتحويلية مهم في التحليل الاقتصادي والمالي لأنه يساعد في فهم طبيعة النفقات وتأثيرها على الأداء المالي والاقتصادي للأسباب التالية:

1. تشكل النفقات التحويلية نسبة كبيرة من النفقات العامة، خصوصاً في البلدان النامية، حيث يزداد الناتج القومي بزيادة نسبة النفقات التحويلية أكثر من النفقات الحقيقية في الموازنة، خاصة على المدى الطويل(5 , 2021 , Kim).
2. تكتسب النفقات التحويلية أهميتها من كونها وسيلة أساسية في السياسة المالية، حيث تستخدمها البلدان لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية (Kizilay,2021,5) .
3. تعتبر النفقات التحويلية ذات أهمية كبيرة في معالجة الوضع الاقتصادي للدول وتحقيق التوازن الاقتصادي العام وذلك بفضل مرونتها العالية (Gronbach,2020,2) . ويفسر ارتفاع حجم النفقات التحويلية وارتفاع نسبتها الى النفقات العامة الى عدة اسباب منها:

أ. زيادة الدعم الاجتماعي والمساعدات لتحسين مستوى المعيشة.

ب. تعزيز الاعتماد على نظام التأمينات الاجتماعية.

ت. زيادة الازمات الاقتصادية وانتشار البطالة .

ج. تزايد الاعتماد على القروض العامة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف خدمتها.

2. **مفهوم عجز الموازنة :**

يعتبر عجز الموازنة العامة من القضايا الأساسية في الاقتصاد الكلي، حيث يعكس الفجوة بين الإيرادات والنفقات الحكومية خلال فترة زمنية معينة (البنا، 2020، 150). إن فهم مفهوم عجز الموازنة يعد أمراً ضرورياً، نظراً لتأثيره المباشر على الاستقرار الاقتصادي للدولة. يمكن أن ينجم عجز الموازنة عن عدة عوامل، مثل الإنفاق الحكومي المفرط، انخفاض الإيرادات، والتقلبات الاقتصادية (علي، 2015، 172).يُعتبر عجز الموازنة العامة من أبرز التحديات التي تواجه الدولة، حيث يعكس عادةً تدهور الوضع الاقتصادي أو المالي. في هذا السياق، سنستعرض بعض المفاهيم المتعلقة بعجز الموازنة (جمال ، 2023، 2).

عجز الموازنة يُعرف بأنه الفارق بين الإيرادات العامة العادية والنفقات العامة العادية، مما يستدعي تدخل الدولة لإيجاد حلول (فضيل وناوي وليلى، 2019، 86). كما يمكن وصفه بأنه حالة عدم كفاية الإيرادات العامة المقدرة لتغطية النفقات العامة المقدرة (نعيمة، 2020، 471). وفقًا لتعريف ماريو بليجير، يُعتبر العجز الموازني هو الفرق بين إجمالي الإيرادات والنفقات، باستثناء المديونية

استنادًا إلى هذه التعريفات، يمكننا تقديم مفهوم شامل للعجز الموازناتي أو عجز الموازن العامة، حيث يُعبر عن حالة قصور في الإيرادات الحكومية عند تمويل النفقات العامة، سواء كانت مخصصة للاستثمار أو التشغيل (دعاس، 2019، 319). وعندما تكون الإيرادات العامة غير كافية لتغطية النفقات العامة، ويتجاوز حجم النفقات العامة حجم الإيرادات، يُعتبر ذلك عجزًا في الموازنة العامة للدولة (الهواري ومراد، 2022، 3).

المحور الثالث: صياغة النموذج القياسي الملائم ثم القياس والتحليل

– **الصيغة الدالية للنموذج** : بناء على ما قد سبق فان الصيغة الدالية تكون كما ياتي:

$$DI = F\ (TRP, INF, M2, REX, CC)$$

DI = عجز الموازنة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (المتغير التابع).

TRP = المدفوعات التحويلية نسبة الى اجمالي الانفاق الحكومي (متغير مستقل).

INF = التضخم (الرقم القياسي لاسعار المستهلك) (متغير مستقل).

M2 = عرض النقد بمعناه الواسع نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (متغير مستقل).

REX = سعر الصرف الحقيقي (متغير مستقل).

CC = مؤشر السيطرة على الفساد (متغير مستقل).

– **الصيغة الرياضية للنموذج : وعادة يتم صياغتها بدون المتغير العشوائي**

$$DI = \alpha 0 + \alpha 1 TRP + \alpha 2 INF + \alpha 3 M2 + \alpha 4 REX + \alpha 5 CC \dots\dots\dots \alpha n Xn$$

DI: المتغير التابع

$\alpha 0$: الثابت ويمثل الحد الادنى من النفقات التحويلية.

$\alpha 1, \alpha 2, \dots \alpha n$ معاملات الانحدار، وتُظهر أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع.

TRP, INF, M2, REX, CC, … Xn المتغيرات المستقلة.

- **الصيغة القياسية للنموذج : وعادة يتم اضافة المتغير العشوائي**

$$DI = \alpha 0 + \alpha 1 TRP + \alpha 2 INF + \alpha 3 M2 + \alpha 4 REX + \alpha 5 CC \dots \alpha n Xn + Ui$$

DI: *المتغير التابع*

α0: *الثابت*

α1, α2, … αn *معاملات الانحدار، وتُظهر أثر كل متغير مستقل على المتغير التابع.*

TRP, INF, M2, REX, CC, … Xn المتغيرات المستقلة. واما ***Ui*** هو المتغير العشوائي.

متغيرات الدراسة : تم استخدام اسلوب البيانات اللوحية (panel data) من اجل تجميع المتغيرات االتي تشمل متغير تابع وخمس متغيرات مستقلة للمدة (2000–2022)، ل(احدى عشرة) بلدا ويمكن توضيحها بالاتي :

الجدول (1) متغيرات البحث ورمزها مع البلدان عينة البحث.

ت	الدول	المتغير التابع	المتغير المستقل	المتغير المستقل	المتغير المستقل	المتغير المستقل	المتغير المستقل
1	استراليا	عجز الموازنة DI	المدفوعات التحويلية TRP	التضخم INF	عرض النقد M2	سعر الصرف الحقيقي REX	**مؤشر السيطرة على الفساد CC**
2	كندا	عجز الموازنة DI	المدفوعات التحويلية TRP	التضخم INF	عرض النقد M2	سعر الصرف الحقيقي REX	**مؤشر السيطرة على الفساد CC**
3	السويد	عجز الموازنة DI	المدفوعات التحويلية TRP	التضخم INF	عرض النقد M2	سعر الصرف الحقيقي REX	**مؤشر السيطرة على الفساد CC**
4	ايطاليا	عجز الموازنة DI	المدفوعات التحويلية TRP	التضخم INF	عرض النقد M2	سعر الصرف الحقيقي REX	**مؤشر السيطرة على الفساد CC**
5	اليابان	عجز الموازنة DI	المدفوعات التحويلية TRP	التضخم INF	عرض النقد M2	سعر الصرف الحقيقي REX	**مؤشر السيطرة على الفساد CC**
6	الاردن	عجز الموازنة DI	المدفوعات التحويلية TRP	التضخم INF	عرض النقد M2	سعر الصرف الحقيقي REX	**مؤشر السيطرة على الفساد CC**
7	للمغرب	عجز الموازنة DI	المدفوعات التحويلية TRP	التضخم INF	عرض النقد M2	سعر الصرف الحقيقي REX	**مؤشر السيطرة على الفساد CC**
8	مصر	عجز الموازنة DI	المدفوعات التحويلية TRP	التضخم INF	عرض النقد M2	سعر الصرف الحقيقي REX	**مؤشر السيطرة على الفساد CC**
9	لبنان	عجز الموازنة DI	المدفوعات التحويلية TRP	التضخم INF	عرض النقد M2	سعر الصرف الحقيقي REX	**مؤشر السيطرة على الفساد CC**
10	تونس	عجز الموازنة DI	المدفوعات التحويلية TRP	التضخم INF	عرض النقد M2	سعر الصرف الحقيقي REX	**مؤشر السيطرة على الفساد CC**
11	العراق	عجز الموازنة DI	المدفوعات التحويلية TRP	التضخم INF	عرض النقد M2	سعر الصرف الحقيقي REX	**مؤشر السيطرة على الفساد CC**

اعد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات البحث.

1. المتغير التابع : عجز الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (DI):

يعتبر "عجز الموازنة" أحد المؤشرات الرئيسية التي تُستخدم لقياس الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية في فترة زمنية معينة. إذا كانت النفقات الحكومية تتجاوز الإيرادات، فإن البلد يسجل عجزًا في الموازنة. وعادةً ما يُعبَّر عن هذا العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، مما يعكس حجم العجز مقارنةً بحجم الاقتصاد الكلي للبلد. يعد هذا المتغير مؤشرًا هامًا على استدامة السياسات المالية وقدرة الحكومة على تمويل أنشطتها بدون اللجوء إلى الاستدانة المفرطة. كما يساهم في تحليل قدرة الاقتصاد على تحمل العبء المالي للحكومة.

المتغيرات المستقلة وهي تشمل:

أ- **المدفوعات التحويلية نسبة إلى إجمالي الإنفاق الحكومي (TRP):** تشمل المدفوعات التحويلية المبالغ المالية التي تقوم الحكومة بتحويلها مباشرة إلى الأفراد أو الأسر دون أن يتطلب الأمر مقابلاً اقتصاديًا مثل الخدمات أو السلع. هذه المدفوعات تشمل المعاشات التقاعدية، التحويلات الاجتماعية، الدعم النقدي، وغيرها من المدفوعات التي تهدف إلى تعزيز رفاهية المواطنين. يمثل هذا المتغير نسبة المدفوعات التحويلية من إجمالي الإنفاق الحكومي، مما يعطي فكرة عن حجم التوجه الحكومي نحو دعم الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض أو تعزيز رفاهية الأفراد، وهو ما قد يكون له تأثير مباشر على الاستقرار المالي والاجتماعي .

ب- **التضخم (INF):** التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد على مدار فترة زمنية. يُعتبر التضخم أحد المؤشرات الهامة في تحليل الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤثر على القوة الشرائية للمستهلكين وأرباح الشركات، وقد يؤثر في النهاية على السياسات المالية والنقدية للدولة. يتم قياس التضخم عادة باستخدام مؤشر أسعار المستهلك (CPI) أو أسعار المنتجين. يشير الارتفاع المفرط في التضخم إلى احتمالية انخفاض قيمة العملة، مما قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض وصعوبة في تخطيط الموازنات الحكومية .

ت- **سعر الصرف الحقيقي (REX):** سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يقيس قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية مع الأخذ في الاعتبار التضخم المحلي والتضخم في البلدان الأخرى. يعتبر هذا المؤشر أحد العوامل الهامة التي تؤثر في التجارة الدولية والتنافسية الاقتصادية. يُعبَّر عن سعر الصرف الحقيقي بمقارنة القوة الشرائية للعملة المحلية في مقابل العملات الأخرى. التغيرات في سعر الصرف الحقيقي يمكن أن تؤثر على الصادرات والواردات وعلى التوازن المالي للدولة، مما قد ينعكس بدوره على عجز الموازن .

ث- **عرض النقد بمفهومه الواسع (M2):**عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) يشمل كافة الأموال المتاحة في الاقتصاد، مثل النقود المتداولة، الحسابات الجارية، حسابات التوفير، والودائع الأخرى. يُعد هذا المؤشر مقياسًا للسيولة المتاحة في الاقتصاد، ويعكس قدرة البنك المركزي على التحكم في المعروض النقدي. زيادة المعروض النقدي قد تؤدي إلى تضخم، في حين أن تقليص المعروض النقدي قد يكون أداة للحد من التضخم والتحكم في العجز المالي. كما أن التغيرات في عرض النقد يمكن أن يكون لها تأثيرات مباشرة على معدل الفائدة والطلب الكلي في الاقتصاد .

ج- **مؤشر السيطرة على الفساد(CC):** قياس مدى قدرة الحكومات على منع الفساد في استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، سواء من قبل المسؤولين أو الأفراد، في القطاعين العام والخاص.هذا المؤشر يأخذ بعين الاعتبار مدى انتشار

الرشوة والمحسوبية، وقدرة المؤسسات الحكومية على تطبيق القوانين بفعالية، ووجود أجهزة رقابة مستقلة، ومدى التزام الموظفين العموميين بالشفافية والمساءلة.

اختبار جذر الوحدة (Unit Root)

اختبار جذر الوحدة للمتغير المعني والذي تم بناءه اعتمادا على البيانات اللوحية، وهو يعد إجراءً إحصائياً يستخدم للكشف عن (استقرار بيانات) ذلك المتغير بعينه سواء كان سلسلة زمنية ام سلسلة لوحية في الامد الطويل. يركز اختبار جذر الوحدة، على بيانات كل متغير مستخدم في البحث والذي سيتم استخدامه في النموذج القياسي، فاذا كان يعاني من وجود مشكلة جذر الوحدة، فإن ذلك يشير لعدم الاستقرارية في بيانات ذلك المتغير، مما قد يؤثر على دقة النتائج ولا يعطي قدرة عالية على التنبؤ أو يخفق النموذج في تحليل موضوع البحث لان قيمة الرو ($\rho = 1$) وهو خاص بارتباط البواقي، وإننا نواجه ما يعرف باسم مشكلة جذر الوحدة والتي تعني حالة عدم الثبات؛ في بواقي ذلك المتغير المعني للدراسة وهو يعني ايضا عدم الثبات والسير العشوائي (Gujarati,2003, 806).

اختبار سكون المتغيرات الدراسة (Unit Root Test) :

تم استخدام اختبار ADF (Augmented Dickey–Fuller) كما هو موضح في الجدول التالي ، الذي يوضح نتائج هذا الاختبار لجميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة النموذج وذلك بهدف التاكد من استقرار البيانات المتعلقة بالدراسة.

جدول (2) نتائج اختبار(Unit root (Fisher pp chi–square لمتغيرات الدراسة خلال المدة (2000–2022).

Variables	Level (I0)		First Difference(I1)		Integration Degree
	Intercept	Intercept and Trend	Itercept	Intercept and Trend	
DI	-3.6039*** (0.0063)	-3.595*** (0.0322)	———	———	I0
TRP	-2.9526**8 (0.0409)	-3.9219** (0.0125)	———	———	I0
INF	-8.6370*** (0.0000)	-8.8331*** (0.0000)	———	———	I0
M2	-2.8429 (0.0538)	-3.0518 (0.1204)	———	———	I0
REX	-2.4112 (0.1396)	-2.8464 (0.1822)	-15.4616*** (0.0000)	-15.4477*** (0.0000)	I1
CC	-2.0309 (0.2735)	-3.5270** (0.0386)	———	———	I0
*** significant at 1% level ** significant at 5% level n.s not significant			القيم بين القوسين تمثل القيمة الاحتمالية p-value		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات البحث بأستخدام برنامج EViews –12.

يوضح الجدول (2) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأنموذج في بلدان عينة الدراسة، إذ يتضح لنا أن ان عجز الموازنة (DI) والمدفوعات التحويلية (TRP) والتضخم(INF) مستقرين عند المستوى (I0) وجود(ثابت وثابت اتجاه) واما ومؤشر عرض النقد (M2) و مؤشر السيطرة على الفساد (CC) مستقرة عند المستوى (I0) وجود(ثابت واتجاه) حسب اختبار Augmented)

ADF (Dickey–Fuller)، حيث كانت قيم الاحتمالية (P–Value) لهذه المتغيرات اقل من (0.05) فهذا يعني ان هذه المتغيرات مستقرة بالمستوى (I0) اي لا يتضمنون مشكلة جذر الوحدة عند مستوى معنوية (5%) ، في حين لم تستقر المتغير (سعر الصرف الحقيقي (REX) عند مستوى (I0) وتستقر بعد اخذ الفرق الاولى (I1) وعند وجود (الثابت وثابت اتجاه) مما يعني أن متغيرات الدراسة جميعها متكاملة وهذا يشير إلى إمكانية تطبيق أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Panel–ARDL

اختبار التكاملية بين المتغيرات

اختبار التكاملية (Cointegration Test) وهو يعد احد الادوات او الإجراءات الإحصائية التي تستخدم في اختبار اوتحديد وجود علاقة تكاملية مترابطة وثابتة بين البواقي المتغيرات المستخدمة في المدى الطويل بين المتغيرات وليس فقط لمتغير واحد، وفيما يلي نتائج اختبار (كاو) وكالاتي:

جدول (3) اختبار التكاملية (Cointegration Test) بين المتغيرات.

Kao Residual Cointegration Test **Series: DI TRP REX M2 CC INF** **Sample: 2000 2022** **Included observations: 253** **Null Hypothesis: No cointegration** **Trend assumption: No deterministic trend** **Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 5** **Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel**		
	Prob	**t-Statistic**
ADF	**0.0438**	**1.707743**
Residual variance		**19.25414**
HAC variance		**4.683412**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات البحث بأستخدام برنامج EViews -12

ان اختبار كاو لتباين البواقي (Kao Residual Cointegration Test) هو إجراء إحصائي يستخدم لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة تكاملية (Cointegration) بين المتغيرات في الامد الطويل من عدمها. يكشف الاختبار فيما اذا كانت المتغيرات (التابع والمتغيرات المستقلة) مترابطة في البواقي بصورة ثابتة على المدى الطويل ام لا لنموذج ARDL Panel. فإذا كانت المعلمة المقدرة كاو أقل من القيمة الحرجة او الجدولية (معنوية) عند مستوى دلالة أقل من 5% عادة، فإن ذلك يدل على ثبات العلاقة بين المتغيرات والعكس بالعكس اي نرفض فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود التكامل وذلك (0.05 > P(0.04 اي ان معنوية ويوجد تكاملمشترك ونقبل بالفرضية البديلة . ومن الجدير بالذكر بانه عند تحليل الانحدار بـ(متغيرات غير مستقرة) باستخدام **الانحدار التقليدي**، قد نحصل على نتائج تبدو ذات دلالة إحصائية عالية المستوى ولكنها في الواقع خاطئة، وهو مايدعى في الاقتصاد القياسي بـ**(الانحدار الزائف)**.

اجراء انحدار (ARDL)

وفقا لوجود مشاهدات مقبولة وعددها 396 مشاهدة، ووفقا لاجتياز البيانات اختباري جذر الوحدة والتكامل المشترك، ولان الانموذج الحركي (يأخذ بالاعتبار عامل الزمن) تأثير الامد القصير في الامد الطويل ليقوده الى الاستقرار، ولان المتغيرات مستقرة اما عند المستوى الاول او/و الفرق الاول، للاسباب السابقة التي تم ذكرها في المراحل السابقة، فقد وقع الاختيار على انموذج (ARDL)، للبيانات اللوحية، والذي يعد الخيار الافضل في هذه الدراسة وفي البحوث المشابهة له كالبحوث الاقتصادية والمالية، واسمه العلمي (Pooled Mean Group– Auto regressive Distribution Lag Model) وهو يدعى بـ "انموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الموزعة واختصاره" (PMG/ARDL) ويمكن تحديد صيغته العامة بالاتي:

$$Y=a+b_1 x_1$$

$$D_1= b_1 TRP + b_2 INF + b_3 m2 + b_4 REX + b_5 CC$$

الجزء الخاص باللون الازرق يشير الى معادلة الامد القصير، والاحمر يشير الى معادلة الامد الطويل، اما الرمز فاي (φ_i) فهو يشير الى معلمة تصحيح الخطأ وسرعة التعديل للمتغير التابع تجاه التوازن طويل الاجل، ومن الجدير بالذكر اذا كانت هذه المعلمة (سالبة الاشارة ومعنوية) فان ذلك يعني هناك تصحيح للخطأ والعكس بالعكس (الوائلي، 2017 ، 107-108).

بعد ان تأكد لنا بان الانموذج المناسب هو (Panel- ARDL)، سيتم اجراء الانحدار على ان يكون ذو الرتبة (4,4,4,4,4,4) لانه الاقل من حيث التباين والاكثر تعبيرا للواقع، فهو انحدار حقيقي وليس زائف، وكالاتي:

جدول (4) نموذج الانحدار (Panel ARDL)

Dependent Variable: D(DI)				
Method: ARDL				
Sample: 2002 2022				
Included observations: 231				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): TRP M2 REX CC INF				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 4				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
TRP	0.302504	0.045598	6.634137	0
M2	0.17547	0.022136	7.92682	0
REX	-0.016881	0.007707	2.190259	0.0307
CC	-0.34551	0.038321	-9.01625	0
INF	0.084555	0.049634	1.703586	0.0914
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.46144	0.146995	-3.13919	0.0022
D(DI(-1))	0.341118	0.075204	4.53588	0
D(TRP)	-0.26477	0.152062	-1.74117	0.0846
D(TRP(-1))	-0.05568	0.129669	-0.42938	0.6685
D(M2)	-0.21746	0.131994	-1.64753	0.1024
D(M2(-1))	-0.01155	0.113933	-0.1014	0.9194
D(REX)	-4.63258	5.306961	-0.87293	0.3847
D(REX(-1))	1.504036	0.911979	1.6492	0.1021
D(CC)	0.011565	0.085564	0.135161	0.8927
D(CC(-1))	0.083932	0.129174	0.649762	0.5173
D(INF)	-0.02796	0.090153	-0.31012	0.7571
D(INF(-1))	-0.16003	0.150889	-1.06056	0.2913
C	4.153969	3.345011	1.24184	0.2171
Root MSE	1.222645	Mean dependent var		0.031801
S.D. dependent var	4.726161	S.E. of regression		1.897867

Akaike info criterion	3.571851	Sum squared resid	378.1995
Schwarz criterion	5.638814	Log likelihood	-303.839
Hannan-Quinn criter.	4.40346		
***Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection**			

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات البحث بأستخدام برنامج EViews -12.

اولا": نتائج العلاقة طويل الاجل

1. اظهرت النتائج ان المدفوعات التحويلية (TRP) لها تاثير ايجابي على عجز الموازنة (DI)، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية اي ان زيادة في المدفوعات التحويلية تؤدي الى زيادة في عجز الموازنة كون هذه المدفوعات التحويلية نفقات جارية ليس لها عائد مالي أو اقتصادي.
2. العلاقة بين المتغير التضخم (INF) وعجز الموازنة (DI) موجبة وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، اي ان زيادة التضخم يؤدي إلى زيادة العجز الموازنة لأن الحكومة تضطر لزيادة الإنفاق لتغطية ارتفاع الأسعار (مثل الرواتب، والدعم، وتكلفة المشاريع)، بينما قد لا ترتفع الإيرادات بنفس الوتيرة، مما يوسع الفجوة بين الإيرادات والنفقات.
3. العلاقة بين المتغير عرض النقد (M2) وعجز الموازنة موجبة وهذ يتطابق مع النظرية الاقتصادية ، زيادة عرض النقد سوف يؤدي الى زيادة عجز الموازنة.
4. العلاقة بين مؤشر سعر الصرف الحقيقي (REX) وعجز الموازنة (DI) عكسية وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية، أي أن ارتفاع معدلات العجز المالي يؤدي الى انخفاض في اسعار الصرف الحقيقي.
5. العلاقة بين مؤشر السيطرة على الفساد (CC) وعجز الموازنة (DI) عكسية وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية، أي أنه كلما زادت السيطرة على الفساد، انخفض عجز الموازنة. والسبب في ذلك هو أن الحد من الفساد يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات الحكومية من خلال الحد من التهرب الضريبي.

تحليل نتائج علاقة قصيرة الاجل

يتبين ان جميع المتغيرات غير معنوية في الأجل القصير(Short Run Equation) مثل المدفوعات التحويلية (TPR) والتضخم (INF) وعرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وسعر الصرف الحقيقي (REX) ومؤشر السيطرة على الفساد (CC) كون إن قيم الاحتمالية لها اكبرم ن (0.05). في حين كان متجه تصحيح الخطا (COINTEQ01) سلبي و اقل من واحد (0.461-) و معنوي عند مستوى (5%) ، مما يدل على صحة العلاقة لا تظهر تأثيرًا ذو دلالة إحصائية قوية على المتغير التابع في المدى القصير. بمعنى آخر لا تساهم هذه المتغيرات بشكل كبير في تفسير التغيرات في عجز الموازنة على المدى القصير بناءً على هذا النموذج وان سرعة التعديل تكون عالية كون ان معامل تصحي الخطا قريب من الواحد ، كما ان الحد الثابت(C) معنوي و سالب مما تشير الى ان الدالة تبدأ من نقطة اقل من الصفر (0.022).

الاستنتاجات:

1. تمثل النفقات التحويلية أداة فاعلة الاقتصاديا" والاجتماعيا"، اذ تُستخدم لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. فهي تسهم في تقليل الفقر، وإعادة توزيع الدخل، وتعزيز مستوى التشغيل، وتقوية القدرة الإنتاجية الوطنية، بالإضافة إلى رفع الطلب الفعلي وزيادة الاستهلاك القومي.

2. يمكن أن تؤدي النفقات التحويلية إلى تفاقم عجز الموازنة إذا زادت دون وجود تمويل مستدام. إلا إذا تم استغلال هذه النفقات بشكل فعال، فإنها تساهم في تقليل العجز مسقبلا" من خلال تحفيز النمو وزيادة الإيرادات. لذا من الضروري أن تتضمن هذه العلاقة سياسات مالية متوازنة تحقق الكفاءة والعدالة والاستدامة.
3. اتجهت اغلب بلدان عينة الدراسة إلى زيادة الإنفاق الحكومي خلال الأزمات الاقتصادية كما حدث إبان ازمتي 2008 و2020 بالرغم من محاولات جادة لترشيد الإنفاق وتحسين كفاءة إدارة الموارد، خاصة عبر تحجيم المدفوعات التحويلية تدريجيًا.
4. اعتمدت بلدان عينة الدراسة سياسات مالية ونقدية اهمها تجربة كندا على دعم الفئات محدودة الدخل، وبنفس الاتجاه اخذت السويد واستراليا الى تحجيم مدفوعاتها التحويلية وحافظت كلا" من إيطاليا واليابان على مستويات مستقرة بنسبة حجم في المدفوعات رغم الضغوط المالية، مما يعكس توازنًا بين الدعم والاستدامة المالية.
5. اظهرت بلدان عربية (مثل الأردن ولبنان وتونس) زيادة في المدفوعات التحويلية رافقه تراجعًا في الإيرادات، ما أدى إلى تفاقم العجز المالي للموازنة لمواجهة الانعكاسات المالية للازمات الاقتصادية والسياسية وتوسع برامج الدعم الحكومي.
6. شهدت بلدان مثل المغرب ومصر تحسنًا في الإيرادات العامة صاحبه تراجعًا في المدفوعات التحويلية كنسبة من الناتج المحلي، ما يعكس توجهًا نحو سياسات انفاقية انكماشية وتحسين كفاءة إدارة الموارد.
7. تشير البيانات إلى توجهات كبيرة في السياسة المالية في العراق بعد عام 2003، حيث شغلت المدفوعات التحويلية حيزا" كبيرا" من اهتمام الحكومات المتعاقبة حيث نسبة البطالة والشرائح الاخرى عديمي الدخل مما تطلب زيادة تخصيصات الدولة تجاه هذه الشرائح بما يؤمن مبدأ العدالة في حدودها الدنيا .
8. أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن المتغيرات عجز الموازنة (DI) والمدفوعات التحويلية TRP وعرض النقد M2، وسعر الصرف الحقيقي(REX) مستقرة عند المستوى الأول(I0) ، بينما التضخم (INF) ومؤشر السيطرة على الفساد (CC) غير مستقرة إلا بعد أخذ الفرق الأول (I1) وهذا يعكس أهمية التعامل مع هذه المتغيرات بحذر في النماذج الاقتصادية.
9. تشير النتائج اختبار كل من (Kao) و(Johansen) للتكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية مستقرة بين المتغيرات على المدى الطويل، مما يعزز ملاءمة استخدام نماذج الانحدار للبيانات المتكاملة مثل نموذج ARDL ، بهدف تحليل هذه العلاقة وتقدير تأثير المتغيرات الاقتصادية بعضها على بعض ضمن إطار زمني بعيد.
10. تقدير النموذج (ARDL/PMG) على المدى الطويل، تؤثر كل من مؤشر المدفوعات التحويلية (TRP) ومؤشر التضخم INF وعرض النقد (M2) إيجابياً على العجز الموازنة، بينما تؤثر سعر الفائدة الحقيقي REX ومؤشر السيطرة على الفساد CCبشكل سلبي. وعلى المدى القصير لم تكن المتغيرات ذات دلالة إحصائية، ما عدا معامل تصحيح الخطأ، مما يشير إلى سرعة التكيف.
11. وجود علاقة سببية بين المدفوعات التحويلة TRP وعجز الموازنة DI حسب اختبار السببية (Granger) ، مما يدعم فرضية الدراسة حول تأثير النفقات التحويلية على العجز المالي.

التوصيات:

1. تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي عبر قراءة جيدة للوضع المالي للدولةو من خلال توجيه المدفوعات التحويلية للفئات الأكثر احتياجًا باستخدام أدوات رقمية وتحليلات بيانات، يمكن تقليل الهدر وتحقيق آثار اجتماعية واقتصادية أفضل دون زيادة العبء المالي على الموازنة.
2. تنويع مصادر الإيرادات العامة لتقليل الاعتماد على المورد التقليدي (الضرائب) ، بما يمكن للحكومات من الاستثمار في قطاعات جديدة (مثل الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة) وتوسيع الاوعية الضريبية بطريقة لا تؤثر سلبًا على الفئات ذات الدخل المحدود، مما يدعم الاستدامة المالية على المدى الطويل.

3. دعم جهود الحكومات في تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات وترشيد النفقات، من خلال تعزيز الشفافية الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتوجيه الدعم لمستحقيه فقط، بما يضمن استدامة المالية العامة دون الإضرار بالفئات الضعيفة.
4. إطلاق منصة عربية مشتركة لرصد تطور المدفوعات التحويلية والإيرادات الحكومية، بهدف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان، مما يساعد في مواجهة الأزمات الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الدعم غير المستدام.
5. إعادة تقييم وتوجيه السياسات المالية نحو تحقيق توازن مستدام في العراق بين الإنفاق على الأولويات التنموية مثل البنية التحتية والدعم الاجتماعي، مع تعزيز كفاءة جمع الإيرادات وتخفيف الاعتماد على الموارد الإضافية لتغطية العجز، لضمان استدامة التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.
6. تحسين إدارة النفقات التحويلية نظرًا للنتائج التي أظهرت تأثيراً إيجابياً كبيراً للمدفوعات التحويلية على عجز الموازنة، يُنصح باتخاذ إجراءات رقابية وإدارية صارمة لضبط هذه النفقات . ويمكن تبني سياسات تهدف إلى تحسين كفاءة توزيع المدفوعات والتحقق من مدى مطابقتها للأهداف الاستراتيجية للسياسة المالية.
7. مكافحة الفساد وتعزيز مؤشرات الحوكمة بما أن مؤشر السيطرة على الفساد (CC) مرتبط إيجابيًا بالعجز المالي، فمن الضروري تنفيذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات المالية الحكومية. ويمكن اقتراح إنشاء لجان رقابية مستقلة ومراجعة دورية لكفاءة الأداء المالي بالمؤسسات الحكومية.
8. إصلاح منظومة الدعم الحكومي من خلال إعادة هيكلة برامج الدعم الحكومي بحيث تكون موجهة بشكل مباشر للفئات المستحقة، وتقليل الهدر الناتج عن دعم عام غير موجه.
9. تطوير قاعدة بيانات اقتصادية دقيقة ومحدثة حيث من ضرورة توفير بيانات مالية واقتصادية عالية الجودة ومتسقة زمنياً، لتكون أساساً في بناء نماذج اقتصادية دقيقة وتحليلات تنبؤية أكثر موثوقية. تتناول موضوع الدراسة بشكل واضح ودقيق بما يمكن متخذ القرار في المساهمة عن رفع المعاناة للكثير من الشرائح عديمي الدخل.

اولا. المصادر العربية :

1. ام كلثوم، بن موسى و نبوية، عيسى، 2016، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980-2013، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية والتجارية ، المجلد2 ،العدد2، جامعة تلمسان، الجزائر.
2. البنا، اسلام محمد ، 2020 ، اثر عجز الموازن العامة للدولة على النمو الاقتصادي في مصر ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، العدد 3، جامعة المنوفية ، مصر.
3. جمال، صادفي ، 2023، تطبيق الاصلاح الميزانياتي ودوره في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر ، مجلة آفاق تطبيق مجاميع المعرفة ، المجلد 9، العدد1 ، الجزائر.
4. الحاج، طارق ،2009، المالية العامة ، دار الصفاء للنشر، عمان ، الاردن.
5. الخطيب، خالد شحادة و شامية، احمد زهير، 2007 ، اسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن.
6. دعاس، زهير بن ،2019، قراءة في تطور العجز الموازني واساليب تمويله في الجزائر (2000-2016) ،مجلة افاق علمية ، المجلد11، العدد2 ، الجزائر.
7. عدي سالم علي فتاح الطائي، 2005 ، الاتجاهات العامة للنفقات التحويلية في بلدان عربية مختارة للمدة (1980-2002)،رسالة الماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العراق.
8. علي، توبين، 2015، عجز الموازنة وآثاره بين النظرية والتطبيق ، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد2 ، العدد 13، جامعة الجيلاني بو نعامة ، الجزائر.
9. فضيل، بن خالدي و ناوي، اكرام، دوش ليلى ، 2019، اهمية ودور صكوك الاسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد 9، العدد 1 ، الجزائر.
10. القيسي، اعاد علي حمود ، 2015 ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة التاسعة ، عمان ، الاردن.
11. نعيمة، برودي ، 2020 ، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر خلال (2000-2019) ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، المجلد 6، العدد 2، الجزائر.

12. الهواري، بن لحسن و مراد، منصور ،2022 ،الاصلاح الميزانياتي في الجزائر ، التوجه نحو مقاربة الرامج الاهداف والاداء في تخصيص الاعتمادات المالية ، مجلة الزائر المالية العامة ، المجلد10، العدد 2، الجزائر.

13. الهيتي، نوزاد عبدالرحمن و الخشالي، منجد عبداللطيف، 2005 ، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة ، دار المناهج، عمان ، الاردن .

14. الوادي، محمود حسين و عزام، ذكريا احمد ،2007 ، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الاردن.

15. الوائلي، خضير عباس حسين، 2017، استعمال اسلوب ARDL ، في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق ، اطروحة دكتورا ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، العراق.

ثانيا. المصادر الاجنبية :

1. **Baysal, Cigdem.** (2019). *Poverty in Turkey and the Effect of Transfer Expenditures on Poverty after 2000*. Master's Thesis, Karadeniz Technical University, Institute of Social Sciences, Department of Finance, Trabzon, Turkey.
2. **Jasmine, Demizy.** (2023). *Analysis of the Impact of Transfer Expenditures on Poverty in Developing Countries*. Master's Thesis, Finance Department, Hakkari University, Turkey.
3. **Takpiner, Turan.** (2013). *Relationship Between Transfer Expenditures and Income Distribution*. Master's Thesis, Department of Finance, Istanbul University, Institute of Social Sciences, Turkey.
4. **Gronbach, Lena.** 2020. *Social Cash Transfer Payment Systems in Sub-Saharan Africa*. Centre for Social Science Research, University of Cape Town.
5. **Kim, Wongi.** 2021. *Macroeconomic Effects of Government Transfer Payments: Evidence from Korea*. *Economic Modelling*, Elsevier, South Korea.
6. **Kizilay, Ahmed.** 2021. *The Relationship Between Transfer Expenditures and Economic Growth: A Study on Türkiye (1975–2018).*
7. **Calage, Jim.** (2016). *Evaluation of the Economic Impact of Expenditure Shifting in Türkiye*. Master's Thesis, Department of Economics, Institute of Social Sciences, Ordu University, Turkey.
8. **Gujarati, Damodar.** (2003). *Basic Econometrics*. McGraw-Hill Companies, Inc., New York, USA.